

# منظمة التحرير الفلسطينية

تقييم التجربة وإعادة البناء



تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

حلمي موسى  
صقر أبو فخر  
د. محمد السيد سعيد  
نافذ أبو حسنة

د. أنور أبو طه  
شفيق الحوت  
د. محسن محمد صالح  
منير شفيق

أسامة حمدان  
سهيل الناطور  
فتحي أبو العدرات  
مروان عبد العال

أ.د. أحمد سعيد نوفل  
د. سلمان أبو ستة  
أ.د. عبد الله الأشعل  
محمد تيسير الخطيب



## الورقة الخامسة عشرة

### إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية رؤية الجهاد الإسلامي

د. أنور أبو طه<sup>49</sup>

ما هو الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة الدخول في أطرها ومؤسساتها؟ وكيف نفهم هذه المسألة؟ وكيف نتعامل معها؟

أولاً: مواقف الإسلاميين من دخول منظمة التحرير:

إن دعوة القوى الإسلامية لدخول منظمة التحرير الفلسطينية لتكون هي الإطار الجامع لكافة قوى شعبنا وفعالياته السياسية والنضالية، ليست جديدة. وقد تراوحت مواقف الإسلاميين الفلسطينيين تاريخياً من هذه الدعوة كالتالي:

أ - الرفض المطلق المبني على وصم منظمة التحرير بالجاهلية والكفر شأنها شأن أي نظام عربي لا يحكم بالإسلام، وهذا بشكل أساسي هو موقف بعض القوى والتيارات الإسلامية غير المشمولة أصلاً بالدعوة للانخراط في منظمة التحرير؛ لأنها ليست موجودة على الخريطة الكفاحية أو الجهادية للشعب الفلسطيني.

ب - موقف الرفض غير المطلق الذي يترك الباب موارباً للقبول بشروط تتعلق بهوية منظمة التحرير وبرنامجه السياسي ودورها الكفاحي من جهة، وبالنسبة أو الحصص التي ستعطى للفصيل الإسلامي الذي سينضم للمنظمة من جهة أخرى، وهذا هو موقف الإخوة في حركة حماس التي دخلت منذ الانتفاضة الأولى في حوارات مبكرة

(49) عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي.

مع منظمة التحرير للبحث في هذا الأمر، ولم يُسفر الأمر عن أي اتفاق حول البرنامج أو نسب التمثيل.

ج - موقف الرفض غير المطلق الذي يترك الباب موارباً للقبول بشروط تتعلق بهوية منظمة التحرير وبرنامجه السياسي ودورها الكفاحي، دون الاهتمام بمسألة الحصص ونسب التمثيل باعتبارها ليست المحدد الأساسي الذي له الأولوية في قرار الدخول للمنظمة من عدمه، وهذا هو موقف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

ويجدر أن نلاحظ هنا أن التركيز تاريخياً على المنظور الأيديولوجي في الحكم على منظمة التحرير، والقول بأن الموقف الشرعي الإسلامي لا يبيح للإسلاميين الانخراط فيها، كان مرده بشكل أساسي غياب الدور الإسلامي عن ساحة الجهاد والكفاح الوطني الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فكان وصم منظمة التحرير بأنها علمانية مخالفة للإسلام تريباً يريح "الضمير الإسلامي" الغائب عن ميدان الفعل ومبرراً للابتعاد عن ساحة الجهاد والمقاومة. هذه الصورة تغيرت مع نشأة وبروز حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس منذ الانتفاضة الأولى، والدور المميز الذي قامت به الحركتان في ساحة الفعل الجهادي لاسيما في الانتفاضة الأخيرة.. إذ لم يعد التأكيد على دور الإسلام في القضية الفلسطينية يُستجدي بمطالبة منظمة التحرير بأن تنص عليه في وثائقها وأدبياتها بعد أن كتبه استشهاديو حماس والجهاد بدمائهم في ساحات القتال والمواجهة.

بكلمات أخرى، لم يعد مطلوباً من الإسلاميين المطالبة خطابياً بإعادة الاعتبار للإسلام، ودوره ومكانته في الصراع بعد أن رسم الاستشهاديون ملامح وأفاق هذا الدور في زمن جنين ورفح، زمن يحيى عياش ومحمود طوالة.

### ثانياً: الحاجة إلى إطار وطني جامع:

إن نقطة البدء في تحديد الموقف من الدعوة إلى انضمام القوى الإسلامية لمنظمة التحرير تكمن في الإجابة عن السؤال: هل هناك حاجة إسلامية أو وطنية لمثل هذه الخطوة في هذا الظرف، أو هل هناك حاجة لإعادة بناء منظمة التحرير بحيث تغدو صالحة لضم كافة قوى شعبنا بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي، وبما يخدم التوجه الإسلامي على المدى الطويل؟

الإجابة بالتأكيد: نعم..

ففي ظل هذا التوقيت على وجه الخصوص، حيث الظرف الدولي والإقليمي والمحلي يختلف عن أي ظرف مرت به القضية الفلسطينية، تبدو الحاجة إلى إيجاد إطار جامع لنضال الشعب الفلسطيني تنخرط فيه كل القوى، حاجة ماسة وملحة أكثر من أي وقت مضى.

لكن هل بالضرورة أن تكون منظمة التحرير هي هذا الإطار؟ إن ركام التجربة وحطام السنوات التي تركت فيها منظمة التحرير خلفها سلسلة من الانهيارات على أكثر من صعيد يجعل من الصعب على الحس والضمير الوطني النظيف، فضلاً عن الإسلامي، أن يقبل بأن منظمة التحرير هي الحل وهي الإطار المنشود. لكن الموقف النفسي من تجربة منظمة التحرير وتاريخها وواقعها يجب أن لا يحجب عنا جملة حقائق موضوعية تجعل من المنظمة هي الإطار الوحيد المتاح أمام الشعب الفلسطيني اليوم، وهي:

1 - تحظى منظمة التحرير باعتراف عربي وإسلامي ودولي يستحيل في الظروف الراهنة أن يحصل عليه أي إطار جامع جديد أو بديل، سواء كان هذا الإطار فصيلاً أو مجموعة من الفصائل.

2- على العكس من السلطة الفلسطينية التي نتجت عن اتفاق مع الاحتلال، فإن المنظمة هي منجز عربي وفلسطيني، وهي بهذه الصفة ليست نتاج لحظة طارئة أو عابرة، وبغض النظر عن أية تحفظات أيديولوجية وسياسية، فهي في منشئها أداة نابعة من حاجة وضرورة فلسطينية للكفاح من أجل حق الشعب الفلسطيني في أرضه وبناء كيانه السياسي الوطني على كامل هذه الأرض.

3- إن هذا الإطار الجامع المنجز يتعرض منذ توقيع اتفاق أوسلو إلى عملية ممنهجة لتهميشه وإنهائه، وذلك بتحويل منظمة التحرير إلى مجرد جهاز مهترى ومشلول من أجهزة السلطة. إن إحياء هذا الإطار ثم إعادة بنائه وتكوينه ليصبح مؤهلاً لاستيعاب كافة القوى داخل فلسطين وخارجها هو إنقاذ وحماية لهذا الإطار الذي يريد البعض التخلص منه أو الإبقاء عليه مجرد ديكور بلا أية فعالية، وبالتالي حماية للقضية الفلسطينية؛ فالسلطة التي نشأت على أجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة

لا يمكن أن تضطلع بكامل المسؤولية عن قضية شعب موزع ما بين الأراضي المحتلة عام 1948، والأراضي المحتلة عام 1967، وبلدان الشتات حيث يعيش أكثر من خمسة ملايين فلسطيني.

4 - في ظل ما تتمتع به القوى الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) من حضور ونفوذ في الشارع الفلسطيني، فإن دخولها إلى منظمة التحرير بما تحظى به من شرعية، وبما ستؤول إليه بعد تطويرها، لا يعني التحاق هذه القوى بالمنظمة ببرنامجها الراهن، بل إن هذا هو المدخل لجعل برنامج المقاومة، الذي تتبناه الحركة الإسلامية، هو برنامج الإجماع الوطني، أي تثبيت مشروع المقاومة باعتباره الخيار المعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني، وليس خياراً معزولاً محاصراً مطلوب ضربته وتصفيته ضمن شروط ”خارطة الطريق“، ومقتضيات الحرب الأميركية على ما يسمى ”الإرهاب في العالم!“.

إذن، فالدعوة لدخول منظمة التحرير ليست تعبيراً عن الرضوخ للأمر الواقع أو استجابة للواقعية السياسية المبتذلة التي جرى تسويقها منذ توقيع أوسلو، بل هي تعبير عن حاجة وضرورة وطنية كفاحية.

### ثالثاً: متطلبات إعادة بناء المنظمة:

إذا سلمنا ضمن المعطيات السابقة بوجود حاجة لإعادة بناء المنظمة ودخول القوى الإسلامية إليها، يبقى السؤال الهام: عن أية منظمة تحرير نتحدث، وأية منظمة تحرير نريد؟

للإجابة عن هذا السؤال نؤكد بداية أننا ندرك جيداً ما الذي يعنيه دخولنا لمنظمة التحرير، وبالتالي فنحن لسنا على استعداد للتنازل عن أي من ثوابتنا التي تشكل محددات موقفنا من المنظمة. وعليه، فإننا ليس لدينا أية أوهام حول إمكانية إعادة بناء منظمة التحرير؛ بسهولة لتصبح إطاراً جامعاً يضم كافة قوى الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي. إن اتفاق القاهرة أقر تشكيل لجنة تناقش عملية تطوير وإعادة بناء منظمة التحرير وفق أسس جديدة يتم التراضي عليها بين كافة القوى. وبموجب هذا الاتفاق حضرت الحركة الاجتماع التمهيدي الذي انعقد في غزة لهذا الغرض، على أمل أن تتبعه لقاءات أخرى في الخارج يحضرها

الأمناء العامون للفصائل من أجل التحوار حول الأسس الجديدة لإعادة بناء منظمة التحرير.

إذن، الانضمام لمنظمة التحرير ليس عملية ميكانيكية سهلة يمكن أن تتم بجرة قلم كما يظن البعض.. إنها رحلة طويلة شاقة ومعقدة مازلنا نضع أقدامنا وخطواتنا الأولى على عتبات الحوار المضني من أجلها.

إننا ندرك، والآخرين أيضاً، أن هناك جملة من الشروط والمتطلبات التي يجب تحقيقها قبل القول إننا أصبحنا جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يقربنا من الإجابة المباشرة عن السؤال الذي طرحناه: أي منظمة تحرير نريد؟

ولعل الجواب البديهي عن هذا السؤال هو: منظمة تحرير تعكس اسمها تماماً على الواقع، أي أداة جهادية هدفها "تحرير" فلسطين، وإطاراً جامعاً لا يعمل وفق صيغة تخرج المنظمة من معادلة مشروع المقاومة بل يجعلها الممثل الحقيقي له.

عندها لا يعني انضمامنا للمنظمة تنازلاً عن ثوابتنا بل إنقاذاً لوحدة الشعب والأرض اللتين ضربهما اتفاق أوسلو ونهج التسوية.

ويتضح ذلك من خلال العناوين والمتطلبات المطروحة للنقاش من وجهة نظرنا في عملية إعادة البناء والتي أهمها:

1. الميثاق.. هناك قوى مشاركة في منظمة التحرير تتحدث عن العودة إلى الميثاق الوطني، وتطالب بالرجوع عن إلغاء بعض بنوده بحضور كلينتون، وهو أمر لم يصادق عليه ياسر عرفات حتى رحيله.. ولو تم فعلاً تثبت الميثاق القديم، تبقى من وجهة نظرنا حاجة إلى ميثاق جديد يراعي البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، ويعكس المشهد القائم في ساحة العمل الفلسطيني اليوم.. وليس من السهل الوصول إلى هذا الهدف في ظل موقف السلطة (الرسمية وفق اتفاق أوسلو)، وحركة فتح والفصائل المؤيدة لها من هذه المسألة، خاصة أن الحديث منذ قيام السلطة يتركز على صياغة "دستور" فلسطيني يرى الكيانية الفلسطينية باعتبارها سلطة في طور الانتقال إلى الدولة وليس "منظمة" تقود مرحلة تحرر وطني.

2. مقررات المجالس الوطنية السابقة.. مهما كانت درجة التزام السلطة الرسمية أو فصائل منظمة التحرير بهذه المقررات، فهي في النهاية حاصل الإرادة السياسية التي

أنتجتها في حينه، وليس هناك أي منطق يجعلها مسلطة على رأس الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنها بما فيها من تراجعات من وجهة نظرنا، تنتمي إلى لحظة سياسية منتهية وليس إرثاً مقدساً غير قابل للتجاوز أو التغيير.

3. البرنامج السياسي.. إن منظمة التحرير لا تمتلك برنامجاً سياسياً واضحاً اليوم، أو إن برنامجها يمكن تلخيصه في كلمة واحدة هي "التسوية" التي يجري تنفيذها من خلال السلطة. إن إعادة بناء منظمة التحرير تعني أن يكون برنامجها السياسي انعكاساً لرؤى القوى المكونة للمنظمة، وعليه فإن دخول حماس والجهاد الإسلامي إلى المنظمة يعني تغيير البرنامج السياسي الراهن للمنظمة لتكون بذلك ممثلة لإرادة الشعب الفلسطيني.

4. العلاقة بين السلطة والمنظمة.. إن من متطلبات إعادة البناء إحداث فك ارتباط وفصل كامل بين المنظمة والسلطة، ليس في مسألة المناصب وحسب، بل أيضاً إلغاء كل أنواع التداخلات، ذلك أن السلطة لها اختصاصات محدودة، ولا إجماع عليها، وهي في كل الأحوال يجب أن تكون تحت إشراف المنظمة، لا أن تكون المنظمة جهازاً من أجهزتها. وليس للسلطة أن تفرض برنامجها على المنظمة أو أن يتم توظيف المنظمة لخدمتها.

5. الهيكلية وآلية إعادة التكوين.. في ضوء القول بضرورة فك الارتباط بين المنظمة والسلطة لا يصلح اعتماد المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة كطريق إلى المجلس الوطني كما هو مطروح الآن.. إن هذه الآلية تعاني من إشكالات عدة مثل:

أ. إن استعداد أي حركة غير منخرطة في منظمة التحرير للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، بما يعني الانخراط التلقائي في المجلس الوطني دون التوافق على المتطلبات الأخرى للانضمام للمنظمة، والتي تتعلق بالهوية (الميثاق) والبرنامج السياسي والدور الكفاحي يتجاهل ضرورة إجراء تغييرات أساسية في هذه الموضوعات، وهذا ما بدا في موقف الإخوة في حركة حماس ومشاركتهم في انتخابات المجلس التشريعي.

ب. إن هناك قوى أساسية في الشارع الفلسطيني ولها دور في المقاومة

(الجهاد الإسلامي) لم تشارك في انتخابات المجلس التشريعي في إطار الظروف الراهنة، وهناك قوى أخرى (الشعبية والديمقراطية) شاركت لكن نسب حضورها في المجلس، في ظل اشتداد التنافس بين فتح وحماس، كانت ضعيفة. فكيف يمكن معالجة تمثيل مثل هذه القوى وغيرها في المجلس الوطني إذا كان الطريق إليه تتم عبر المجلس التشريعي؟

ج. إن المجلس التشريعي يضم في العدد الجديد 132 عضواً من الضفة الغربية وقطاع غزة.. فماذا عن الشعب الفلسطيني في الشتات؟ وهل يمكن إجراء انتخابات للمجلس الوطني في الخارج؟

بالعموم، كيف سيتم إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وبقية مؤسسات المنظمة وما هي الآليات المطلوبة لذلك بحيث تضم كافة القوى بما في ذلك حماس والجهاد.

بناءً عليه، وفي ضوء ميراث منظمة التحرير الذي طالما شكت منه القوى المكونة للمنظمة، وفي ظل التعقيدات الراهنة التي تكتنف الوضع الفلسطيني على كل المستويات، فإن عملية إعادة البناء بكل مكوناتها ومتطلباتها ليست عملية سهلة ولا يمكن أن تتحقق بالأمان والريغبات.. إنها عملية معقدة وشاقة وبحاجة إلى بذل جهد حقيقي وعمل دؤوب من الجميع من أجل "ولادة جديدة" لمنظمة التحرير. وللوصول إلى هذه الغاية، فإن كافة القوى بما فيها حركة الجهاد تقف أمام استحقاقات مصيرية وتحديات تفرضها المرحلة ويفرضها الدور الذي تصدت له حركات المقاومة، والذي لا يحتمل إدارة الظهر أو الخروج من المعادلة والانتظار مجدداً على "أرصعة الأحلام!".

وطبيعي أن يكون الحوار بين مختلف القوى هو نقطة البدء لمواجهة هذه الاستحقاقات، ومفتاح الوصول إلى الهدف.. الحوار الجاد والمسؤول والبناء والذي يستند أولاً وأخيراً إلى النوايا الصادقة والمخلصة من الجميع..

إن توفر هذه النوايا ورسم الخريطة الصحيحة للأولويات في ترتيب متطلبات إعادة البناء بما يساعد على الانطلاق في رحلة الألف ميل، يعني أن هناك استعداداً من الجميع، وإمكانية للانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الداخلية الفلسطينية لا تكون الوحدة الوطنية فيها مجرد شعار، بل تنتقل إلى طور التجسيد المؤسسي بإيجاد



الإطار الجامع والممثل الشرعي حقاً لكل قوى شعبنا الفلسطيني، وتوفير عناصر القوة والقدرة على مواصلة مسيرة نضال شعبنا وجهاده حتى نيل كامل حقوقه في كامل أرضه فلسطين.

في الختام، نرجو أن نكون قد أجبنا على بعض من هذه التساؤلات حول الموقف من إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، هذه القضية الحساسة في هذه المرحلة المصيرية من عمر أمتنا وشعبنا وقضيتنا وحركتنا.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا جميعاً الإخلاص والقبول.

مع شكري الجزيل لحسن إصغائكم..

2006/5/31



## الورقة السادسة عشرة

### إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

### رؤية الجبهة الديمقراطية

أ. سهيل الناطور<sup>50</sup>

رغم البداية الرسمية العربية لمنظمة التحرير الفلسطينية حين تأسيسها في عام 1964، فإن التحول الذي بدأ بانطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني في 1/1/1965 ما لبث أن راكم الحصيلة حتى فرض لاحقاً دخول فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية، وخاصة حركة فتح، إلى صفوف م.ت.ف وتولي قيادتها، وبذلك تحولت المنظمة من هيئة شكلية أنشئت بقرار عربي، وتحت وصاية عربية، إلى أداة شعبية فلسطينية، وتحولت لتمثيل الكيانية الفلسطينية.

الجديد هنا أن المجلس الوطني الفلسطيني في إطار م.ت.ف تمت إعادة صياغة عضويته بحيث كفل تمثيل الفصائل والفعاليات والشخصيات، ثم ممثلين عن المخيمات والاتحادات الشعبية. وأخذ بأسلوب انتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من المجلس الوطني، تتمثل فيه الفصائل الرئيسية، إضافة لعدد من المستقلين والكفاءات. هذا الشكل من النظام السياسي الفلسطيني الذي سارع بالتطور منذ 68 لقي اعترافاً عربياً في قمة الجزائر 1972 وفي القمم العربية، خاصة في الرباط 1974، حين جرى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطته الوطنية المستقلة على الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، والاعتراف العربي بأن م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

لكن هذا النظام جُمِد ولم يتطور حتى العام 1993، عندما جرى توقيع اتفاقيات

---

(50) عضو اللجنة المركزية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

أوسلو. إن تغييراً في التحالفات السياسية بين الفصائل كان يقع، فيخرج بعضها ويدخل غيره، لكن ذلك لم يمس اعتراف كل القوى الوطنية بشرعية مؤسسة م.ت.ف. ومجلسها الوطني. وكان الرسم البياني للتدهور قد برز بعد الخروج من بيروت عام 1982، إذ انفجرت الأزمة الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني، الذي كان قائماً على قاعدة التوافق في الإدارة بين الفصائل الرئيسية في المنظمة، وعن ارتياح للوجود في لبنان بما دفع لتأجيل الإجابة على كثير من القضايا المعقدة في الوضع الفلسطيني والحركة الوطنية داخل الأراضي المحتلة. وعبرت الأزمة عن ذاتها بما شهدته الساحة الفلسطينية من انقسامات في العامين 83 - 84 عندما تشكل التحالف الوطني الفلسطيني ومن ثم جبهة الإنقاذ، احتجاجاً على اتفاق عمان 1985 وعلى عقد المجلس الوطني في العاصمة الأردنية.

في العام 1987 شهدنا تطورين هامين:

الأول: انعقاد المجلس الوطني التوحيدي (نيسان) شكّل مقدمة لاندلاع الانتفاضة الأولى (كانون الأول/ ديسمبر 1987)، النقلة التي أحدثتها كانت إقرار البرنامج المعروف باسم عدن/ الجزائر للإصلاح في بنية النظام السياسي، يقوم على تثبيت مبدأ القيادة الجماعية، وتشكيل المؤسسات في إطار المنظمة لتوسيع الممارسة الديمقراطية. لكن لم يقع التطبيق العملي لهذا التوافق النظري وإن كان أعرب عن الحاجة الموضوعية للتطوير.

الثاني: إعلان تشكيل حركة حماس إطاراً للاتجاه الإسلامي الفلسطيني، التي زجت نفسها في إطار الكفاح الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي. ولأول مرة تنشأ قوى فلسطينية ذات شأن ونفوذ جماهيري خارج م.ت.ف. ولا تعترف بمكانتها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. صحيح أنه في البداية كان تأثير حماس ضعيفاً نسبياً في القرار السياسي الفلسطيني، لكن قبل توقيع اتفاقية أوسلو، وفي فترة مفاوضات مدريد شهدنا بداية تشكيل ائتلاف معارض للقيادة الرسمية، كانت حماس والجهاد الإسلامي جزءاً من المعارضة إلى جانب غيرهم من داخل المنظمة، وكذلك برز دور كفاحي خاص لحماس بالإبعاد الجماعي لقياداتها من المناطق المحتلة إلى مرج الزهور عام 1991 وهذا ما أدخل الحركة كعنصر من عناصر التجاذب الإقليمي والدولي حول المسألة الفلسطينية. وبدأت حماس تؤثر في القرار السياسي رغم كونها خارج م.ت.ف. وبعد اتفاق غزة/ أريحا كان على السلطة الجديدة التعاطي مع حماس الموجودة عملياً في الداخل.

أدى هذا إلى انقسام في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية، وبدأت السلطة بالتشكل بدءاً بقطاع غزة وأريحا، ثم انتشارها في باقي الضفة الغربية، السلطة لم تحظ باعتراف شامل فلسطينياً باعتبارها الابن الشرعي لمنظمة التحرير بالرغم من أن المجلس المركزي الفلسطيني في حينه قد اتخذ قراراً باعتبار السلطة الفلسطينية منظمة التحرير في الضفة وقطاع غزة، لكن هذا القرار لم يكن يحظى بموافقة إجماعية فلسطينية من قبل الفصائل المعارضة لاتفاقيات أوسلو والمثلة في إطار منظمة التحرير، بالإضافة إلى الحركات الإسلامية التي بدأت تتبلور في إطار حركتين رئيسيتين (حماس والجهاد الإسلامي). اتخذ النظام السياسي الفلسطيني عملية انعطافية مهمة ونوعية مع بدء تشكيل السلطة حيث تم بموجبه في عام 1994 ومع تطورها التدريجي من خلال تطبيق اتفاق أوسلو، إقرار انتخاب مجلس تشريعي فلسطيني وانتخاب رئيس للسلطة الوطنية، وتشكيل الحكومة الفلسطينية الأولى المصادق عليها من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني. هذه النقطة لم تحظ بالإجماع الوطني الفلسطيني الشامل، وظلت العديد من الفصائل الفلسطينية خارج هذا التطور في النظام السياسي وبشكل خاص للفصائل الممثلة في منظمة التحرير، وكذلك الحركات الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، وغني عن الذكر أن التطور الجديد في بنية النظام السياسي كان ثمرة اتفاقات ومفاوضات مع إسرائيل، وقد وصم هذا التطور بالطابع المؤقت أولاً، والمشوه ثانياً وكانت هناك اتجاهات تحاول تحويل السلطة الفلسطينية إلى بديل لمنظمة التحرير، وإحلال النظام السياسي الذي يجد إطاره في السلطة الفلسطينية بديلاً للنظام السياسي الشامل، الذي كانت تعكسه المنظمة، لكن هذه المحاولات لم تنجح وانهارت تدريجياً لأسباب عديدة أبرزها:

وصول مسيرة أوسلو إلى طريق مسدود مع انتهاء الفترة الزمنية المحددة لمرحلتها الانتقالية، وأصبح واضحاً أنه لا يمكنها أن تقود إلى سلام دائم، ومنذ ذلك الحين بدأت مسيرة تشكّل النظام السياسي انعطافه جديدة تمثلت في الحوار الوطني الفلسطيني الذي شهدته الساحة في 1998 - 2000. لقد قاد هذا الحوار إلى إعادة تفعيل دور القوى في إطار م.ت.ف على قاعدة إعادة الإجماع على دور المنظمة باعتبارها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني، والتزام المنظمة بالثوابت الفلسطينية، وكانت ثمرة الحوار ما بين الأطراف الثلاثة، هي الاتفاق على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية، والوصول إلى حل دائم يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود المناطق الفلسطينية المحتلة

في العام 1967، وهذا أدى إلى إعادة الروح - ولو جزئياً - إلى منظمة التحرير ومؤسساتها بعد فترة من الجمود امتدت عملياً من 1994 - 1999.

هذه الانعطافة تعززت بفعل الانتفاضة الثانية التي وفرت قاعدة لتعزيز الفكرة القائلة بضرورة مشاركة الجميع في القرار السياسي الفلسطيني، وإيجاد السبل التي تكفل أن يشمل النظام السياسي الفلسطيني جميع القوى الوطنية الفلسطينية بما في ذلك القوى الإسلامية، من هنا طرحت فكرة تشكيل القيادة الوطنية الموحدة وتعززت هذه الفكرة لأنها تحظى بقبول شعبي واسع، وتم الاتفاق على ضرورة إصلاح النظام السياسي الفلسطيني من خلال إصلاح بنية منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، وإصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال إجراء الانتخابات.

اليوم، بعد انتهاء انتخابات التشريعي والمئزق الذي وصلناه تظهر الحاجة إلى خطة إنقاذ وطني، تركز على تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف، ولكن أيضاً تشمل نواحي النظام السياسي الفلسطيني في محصلته الأخيرة. ومفتاح الحل للأزمة يكمن في إيجاد صيغة للشراكة السياسية الشاملة، في الإطارين معاً: السلطة الفلسطينية وم.ت.ف، صيغة تجمع بين التمسك بالثوابت الوطنية وحمايتها، وبين الواقعية التي تأخذ حقائق الوضع الإقليمي والدولي الراهنة، لتشق سبل التأثير فيها، لا الاكتفاء بالاحتجاج عليها.

تقترح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ما يلي:

**أولاً:** التوافق على قواسم سياسية مشتركة، بما يساعد على اختراق الحصار الأميركي - الإسرائيلي، ويقطع الطريق على محاولات إسرائيل تأمين غطاء دولي لخطة أولمرت التوسعية أحادية الجانب.

**ثانياً:** صياغة خطة كفاحية - سياسية موحدة تضمن تناسق الأداء النضالي والسياسي بما في ذلك التفاوضي على أسس التمسك بخيار المقاومة، وتفعيل التحرك الجماهيري والمواجهة الشعبية مع الاحتلال، وشن حملة سياسية دولية من أجل كسر الحصار، والاتفاق على مسؤولية م.ت.ف عن الملف التفاوضي، في إطار ضوابط يتفق عليها وتحت إشراف لجنة عليا.

**ثالثاً:** تشكيل حكومة ائتلاف وطني، تشارك فيها كافة القوى الفاعلة على أساس برنامج مشترك، أساسه تأكيد مكانة م.ت.ف، والالتزام بوثيقة إعلان الاستقلال والقانون

الأساسي، وتبني المبادرة السياسية، ووضع خطة اقتصادية إنهاضية، ووضع حد للفلتان الأمني، وصون حقوق المرأة... الخ.

رابعاً: تفعيل وتطوير مؤسسات م.ت.ف، وتطبيق إعلان القاهرة بهذا الشأن وفق جدول زمني ملزم، يضمن إنجاز الخطوات التالية:

أ- الدعوة الفورية لانعقاد اللجنة العليا المشكّلة من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، ورئيس المجلس الوطني والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية كافة، وشخصيات وطنية متفق عليها، بهدف الاتفاق على أسس عملية التفعيل والتطوير وجدولها الزمني.

ب- إيجاد صيغة مؤقتة تضمن مشاركة جميع القوى الفلسطينية، بما فيها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في أعمال الهيئات القيادية لمنظمة التحرير (وبخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي) بما يضمن توحيد مركز القرار القيادي الفلسطيني لحين استكمال انتخاب وتشكيل المجلس الوطني الجديد.

ج- تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد بالانتخاب الديمقراطي وفق نظام التمثيل النسبي الكامل، والتوافق الوطني على كيفية تمثيل مناطق اللجوء والشتات التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها.

د- تطوير عمل وأداء دائرة شؤون اللاجئين في م.ت.ف، ومشاركة جميع القوى في تشكيلها ورسم سياساتها بهدف توحيد الجهود والمرجعية في الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية للاجئين وتحسين شروط حياتهم وتنظيم حركتهم النضالية.

هـ- تشكيل مرجعية وطنية موحدة لمدينة القدس تشارك فيها جميع القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية، والدينية والمؤسسات الحكومية المعنية لمعالجة ملف المدينة المقدسة بمختلف محاوره.

و- تفعيل سائر دوائر المنظمة، وإحياء الصندوق القومي وفصله عن خزينة السلطة الوطنية.

ز- العمل على توحيد النقابات والاتحادات الشعبية وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية بانتخابات تعتمد مبدأ التمثيل النسبي.

بيروت، 2006/5/30



## مناقشة الجلسة السادسة

جواد الحمد:

حاولت أن آتي ببعض الأفكار؛ أولاً: الإخوة في الفصائل الأخرى ما زالوا غير مصدقين لما طرأ من تغيير على مواقف التيار الإسلامي فمن الرفض المطلق إلى الاستعداد، إلى الاستعداد للحوار، والاستعداد للدخول الخ.. الموقف الذي اتخذ من الحكومة الفلسطينية موقف غير لائق، آخر ما كانت تحتاج إليه الحكومة الفلسطينية أن يكون هناك ضغط من الداخل، أنا أدعو إلى تفهم التحول الذي طرأ على مواقف الإسلاميين، لا أن نستمر في العقلية السلبية.

ثانياً: بالنسبة للإخوة في الجهاد، هناك مشكلة الشروط المسبقة، قد تكون مشروعة، لكن إن كان ثمة شروط أقترح أن تخفف حتى لا تعيق الحوار، إذا كان هناك موافقة على إعادة تشكيل المنظمة، يجب أن يكون هناك أفاق مفتوحة للديمقراطية، فلم الشروط المسبقة؟

ثالثاً: موضوع السلطة والمنظمة أرجو أن لا يكون عقبة في طريق الحل، هذه المسائل قابلة للحل على أن لا يكون هناك توتر حول مصطلح أو اسم أو مسمى، فكرة مشاركة حماس والجهاد في التنفيذية على أنها لجنة تسيير أعمال لحين إعادة البناء هذا أمر جيد.

صلاح صلاح:

عندي بعض النقاط أمل أن تكون مفيدة، أولاً: أحب أن أشير إلى أنه هناك عدة محاولات للتصحيح، هناك رأيان تصحيح من الداخل وكيف، أم من الخارج وكيف، أنا عندي قناعة أن محاولات التصحيح من الخارج، كجبهة الإنقاذ والرفض لم تحقق نجاحاً، أدعو للتركيز على عملية التصحيح من الداخل مع الإشارة أن أول محاولة لطرح بديل كانت في إطار جبهة الإنقاذ التي كانت تقول نحن المنظمة، في المؤتمر الوطني في دمشق بعد إلغاء الميثاق.



سنواجه إشكالية في أي خطوة سنقوم بها سواء إعادة بناء أو إعادة تشكيل أو خلق جنين من رحمها، ستصطدم بفتح، التي راكمت قدراً من الاندماج والتداخل بينها وبين م.ت.ف من جهة، وحماس من جهة أخرى، والعناوين الأساسية للصدام: الثغرات، ومنطق الهيمنة والتفرد، هل تستطيع حماس تجاوزه، هل تقبل فتح بالخروج منه؟

البرنامج السياسي: نناقش ونتفق على برنامج سياسي ولكن من كان يكتب البرنامج السياسي، كانت تأتي الاختراقات وينفذ البرنامج السياسي لفتح، هل حماس مستعدة لحوار جدي وتصل إلى توافق، وتعطي مثلاً لفتح، نصل إلى التوافق، ونلتزم بما نتفق عليه مع الجميع.

النقطة الثالثة موضوع الديمقراطية في المؤسسات؛ كنا نتفق على قرارات لكن تنفذ قرارات أخرى، كان نظام الكوتا هو السائد هل نستطيع أن نكرس صيغة ديمقراطية يلتزم بها الجميع؟

النقطة الأخيرة: قصة التفرد بأموال المنظمة، المفروض أن تستفيد منها كل القوى الفاعلة والشريكة ولكنها كانت لفصيل دون الآخرين، هل حماس مستعدة لأن تعطي نموذجاً جديداً؟

### هشام دبسي:

في الحديث عن إضعاف المنظمة، أحيي رفيقنا مروان على الحس النقدي الذي بدأ به، وكان من المفترض أن يكون كل المعنيين أكثر جرأة وصراحة في هذا الإطار ليصلوا إلى بعض النتائج ويقولوا ممكن إعادة بناء أم لا، إذا أردنا مراجعة سريعة ومختصرة يجب أن نراجع دور المحاور العربية والمحاور الفلسطينية، في شق المنظمة وإضعافها، مثل محطة الانشقاق الذي حصل بعد عام 82، في الأردن حيث هدت الشرعية بالقوة، وصرنا نبحث عن نصاب لإنقاذ الشرعية، معظم المناقشات تركز على الاستئثار والفردية، ولكن أين القوى الأخرى كنت أتمنى أن أرى في الانتخابات الأخيرة قوى اليسار الديمقراطي وقد شكلت تحالفاً انتخابياً يكون قطباً آخر، ولكن هذا لم يحصل، المحطة الثانية: دعونا نرى كيف كانت القوى الإسلامية وحماس والجهاد تضعف المنظمة من خلال الشعار السياسي: إسقاط التسوية وإسقاط أوسلو والمفاوضات، أخاف أن يكون إعادة بناء م.ت.ف شبيه ما حصل في السلطة الفلسطينية من أوسلو

حتى ما حصل في الانتخابات. المشكلة أننا نبقى ضد السلطة حتى نستولي عليها ثم  
أغير الخطاب، هل سنظل ضد المنظمة حتى نستولي عليها ونشكلها مثل ما نريد؟

### نافذ أبو حسنة:

جبهة الإنقاذ لم تطرح موضوع المنظمة البديلة، الأخ مروان بدأ يتحدث بشيء مميز،  
وكنت أتوقع منه مداخلة مميزة، كان ممكن أن يقدم لنا إسهام جدي في موضوع  
الاستئثار، السؤال الحقيقي كلكم كان لكم أعضاء في التنفيذ إلى أي مدى كان  
العضو معبراً عن البرامج التي تحملونها؟ دعونا نقرأ التجربة بنوع من الواقعية،  
أسهل شيء تحميل القوى الكبيرة مسؤولية المشاكل. دخول القوى كان يتم في منظمة  
التحرير، وأصبحت جزءاً من العملية السياسية، ليس هناك إشكالية أن يكون هناك  
رؤية لحماس والجهاد ثم يدخلوا المنظمة. أعتقد أن التجربة بحاجة لإعادة قراءة لكن  
القراءة يجب أن تتم ضمن مستوى الانقسام الذي حصل على أساس توجه سياسي،  
ولكن دعنا نقول أن المنظمة تعبر عن الشعب الفلسطيني ولكن إذا أصبحت في سلوكها  
السياسي متعارضة من الطبيعي أن ينقلب عليها الشعب. المشكلة تقوم على أرضية  
البرنامج السياسي. أكرر اقتراحي السابق يجب أن نتحرك بفاعلية باتجاه لجنة وطنية  
تحضيرية.

### غابي الجمال:

الملفت للنظر أنه لا جبهة الإنقاذ ولا الأنظمة العربية، ولا تصريح بريجنسكي ألغى  
المنظمة ولكنها ألغيت من داخلها، اعتقد أن هناك مسؤولية كبيرة يتحملها اليسار  
الفلسطيني الذي يجب أن يكون القوة الثالثة وعنده الجدلية طرح البدائل والحلول  
ولكن لا أعرف ماذا حصل، ولماذا تجمدت كل المبادرات. اليسار كان يتكئ على فتح،  
واليوم هو يحاول الاتكاء على حماس للوصول إلى بعض النتائج أو المصالح. حول  
حركة الجهاد ما سمعناه اليوم أن الحركة تريد أن تتأى بنفسها، أو أنها تعلن رفضها  
للدعوة المستقبلية للدخول.

### علي بركة:

أريد أن أوضح نقطة وردت في ورقة الإخوة في الجهاد، حول موقف حماس من  
المنظمة وقضية الحصص، الحركة حسمت موقفها ولم تعد تطرح منظمة بديلة، بعد

حوار القاهرة 2005، وهي تطالب إعادة بناء المنظمة، أما مسألة الحصص؛ حماس لم تطرح حصص، في 89 و90 طرحت حماس انتخابات، وعندما حاولت فتح حشرها طرحت موضوع الأربعين في المائة ولكن في الحقيقة إن حماس لا تريد حصص.

### منير شفيق:

أُتوقف عند شعار المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد، هذا الشعار كان موقفاً عربياً من السادات ضغط للخروج به من القمة العربية من أجل أن يذهب إلى التسوية وهو لا يحمل همهم، كان هناك جانبان من الناحية الفلسطينية، كان هناك زاوية سلبية؛ حذر تنافسي من العرب أو من الداخل، فكان هناك الإصرار في مرحلة تاريخيه بهدف منع هذين الطرفين من التقرير، ولكن بعد انتهاء هذه المرحلة لم يعد هناك خوف وقلق، أصبح للشعار بعد آخر وهو القطرية الخطيرة، عندما نقول فلسطين قضية عربية، أين موقع العرب في هذه المسألة؟ إن جعل فلسطين قضية فلسطينية يدمر القضية الفلسطينية وسوف يدمر وحدة الشعب الفلسطيني لأن هذا سيؤدي أن الداخل هو الذي سيقدر. يجب أن تعود القضية إلى تزاوج بين الدور الفلسطيني والعربي والإسلامي، لا تستطيع أن تقول للعرب ادعمونا وأنا أفعل ما أريد، خاصة أنك ذاهب إلى تسوية تتنازل فيها تنازلات خطيرة تمس المستقبل العربي، لأن الكيان الإسرائيلي ليس مشكلة فلسطينية فقط، بل هو مشكلة عربية. لماذا لم نفكر أن نتوقف قليلاً عند تجربة لجنة المتابعة في قيادتها في مرحلة المقاومة حيث كان هناك وحدة فلسطينية بين الفصائل، وكانت تعمل بشكل إيجابي حتى في المعارك، هذه تجربة يجب أن تدرس وتنمى وتتخذ كعبرة إذا أردنا أن تكون هناك حالة وحدة وطنية. أستاذ سهيل كلمة إسلاميون لم تعجبني لأنها ليست في مكانها، فيها شيء من العداية وخارج عن الروح الوحدوية.

### طارق عكاوي:

الشعبية والديمقراطية أكثر الجهات قدرة على تقديم تصور عن كيفية النهوض بالمنظمة. لا يجب أن تنتظر الجبهتان الشعبية والديمقراطية الأقطاب في الساحة الفلسطينية أن يأتوا إليها ويناقشوها، أعتقد أن لهم دور، وسوف يكون هذا الدور إيجابياً وكبيراً إذا ما بادروا بتقديم برامج ترفد من سيقومون بهذا الحوار.

## كمال ناجي:

يبدو أن تفعيل دور اليسار الفلسطيني ضرورة فلسطينية، ندعو الإخوة في فتح أن يتذوقوا طعم اليسار بنكهة جديدة، لي تعليق على ورقة أبو طه، فك ارتباط وفصل كامل، بين المنظمة والسلطة، ليس في مسألة المناصب وحسب، وكل أنواع التداخلات... الحقيقة هناك تناقض في هذا النص [فهو] من جهة يدعو إلى فصل كامل، ومن جهة أخرى يقر أن السلطة هي فرع من فروع المنظمة. أنا اتفق معه في موضوع فرض السلطة هيمنتها على المؤسسة، يجب أن يكون تحديد دقيق لطبيعة العلاقة بنيوياً ومن حيث المهام بين منظمة التحرير وبين السلطة باعتبارها فرع لها، وتحديد آليات للرقابة على السلطة بما يتناسب مع الميثاق الذي ستقره المنظمة.

## محمد البجيرمي:

يتحدثون عن الاستفراد وكأنهم ليسوا في المنظمة مع أن الجبهتين كانتا من أعمدة هذه المنظمة، إذا كان هناك انجراف سياسي، هم مسؤولون جزئياً عنه. هيثم أشار، من باب الأمانة التاريخية، لا يجدر أن يبدأ التاريخ بانخراط الإسلاميين في الكفاح المسلح عند حماس والجهاد، فالإسلاميون اشتركوا من أيام فتح، وشخصيات عبد الله عزام وأحمد نوفل انخرطوا في الثورة الفلسطينية ولم يكون هناك من الناحية الإسلامية إشكالية في الانخراط (الشيوخ في الأردن)، الإخوة في الجهاد لم يقدموا إجابة على موقفهم من المنظمة، لا يعقل أن نأتي إلى إطار وطني جامع ونريد أن نفرض أيديولوجيتنا، الأجدر مراعاة التنوع الثقافي والديني في المجتمع الفلسطيني، وينبغي أن تكون الأطر مرنة لاستيعاب الجميع.

## أحمد نوفل:

توجد قواسم مشتركة كثيرة تجمع بين ورقتي الشعبية والديمقراطية، منذ سنوات طويلة، هذه الخلافات موجودة في الساحة الفلسطينية، وهي ما زالت قائمة، وكنت أسمع أنه تحدث بعض المفاوضات ونوع من اللقاءات من أجل تقريب وجهات النظر، ولكن كل تنظيم يرفض الدخول في تحالف من أجل تقريب وجهات النظر. هل من مصلحة القضية أن يبقى أي فصيل خارج المنظمة، خاصة إذا اتفقنا أن تكون المنظمة مظلة، وهل توافق حماس على بقاء أي فصيل خارج المنظمة؟ القضية الأساسية الآن

هي المقاومة، ما عادت قضايا التنظير بحاجة لهذا الترف الفكري. كانت الدول العربية تتدخل من قبل في الشأن الفلسطيني، هذا التدخل خف الآن. ومن الممكن أن يكون ذلك في مصلحة الفلسطينيين.

### شفيق الحوت:

الكنيست بعيد عن أهلنا في القدس خمسين متر، في إسرائيل هناك أحزاب أكثر من الأحزاب لدى الشعب الفلسطيني من قوميات ومذاهب مختلفة، وصدقوني من مراقبتي يكرهون بعضهم أكثر منا، لكن أعطوني مثل واحد من يوم تأسس الكنيست لم يخرج منه إلا كل ما هو خير لإسرائيل وانتصار تلو الانتصار، انتوني برئيس وزراء لم يصف إلى سجله شيء جديد إلى من كان قبله. ألم نتعلم الدرس؟ يحق للناس أن تختلف في الرأي، ثم احتكم للمرجع، نحن نتكلم عن م.ت.ف وكأنه تنظيم معين ليس هناك شيء اسمه تنظيم م.ت.ف في العشرين سنة الماضية، م.ت.ف هي فتح والفصائل المتحالفة، والآن حماس جزء منها وإن لم تسجل فيها، لأن القضية تتطلب تجاوزات كثيرة للتفاصيل. أنا لا أقول ذلك في مجال النقد بل في مجال التقدير للموقف الذي تقف فيه حماس. لست عاشقاً الحديث عن الوحدة لأنني ملته من 42 سنة مع إضافة حماس والجهاد. أخونا في الجهاد الإسلامي وضع شروطاً، أقول له رحم الله امرئاً عرف عمره، لماذا الجهاد وحماس، وليس تنظيم واحد؟ لكن عندما نختلف آخر النهار، نرجع لمن؟ لا نستطيع أن نقول لماذا نتوحد، أستحي أن أقول لماذا اختلفنا مع هذا الكم من المصائب، هل نسيتم طردنا من الأردن؟ فإذا بلبنان أضعف بلد في الوطن العربي أصبح فيتنامنا، ياسر عرفات حكم في لبنان [بنفوذ] أكثر من نفوذ أبو مازن الآن في رام الله، ثم يقول نجن لا نتدخل في الشؤون اللبنانية، ولكن قرار الحرب والسلام في يد أبو الجمام. فتح وعظمتها، والآن حماس وعظمتها وأصغر فلسطيني الآن في الساحة التي تبقّت لكم يستطيع أن يلعب بكم، لا يجوز أن تلعبوا في الساحة فيما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية.

نقدنا للمنظمة بعد التسوية ليس فقط من أجل أوصلو، فأوصلو لم ينفذ شيء منها. لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة تريدان تسوية. لا أعرف متى مؤتمر الزيتون المقبل، هنا لعهد ستتغير الصورة بشكل جذري وأنا أخاف أن يأتي يوم تنقطع فيه الصلة بين الضفة والقطاع نهائياً، والآن هناك انقطاع بين أهل الداخل والشتات.

## أسامة حمدان :

مؤسف أن البعض يرى مواقفنا السياسية على أنها فتوى حلال وحرام، نعبر عن مواقفنا السياسية على أنها مواقف سياسية، لم نقل أن المشاركة حلال أو حرام بل قلنا إننا نوافق ونعارض من منطلق سياسي. المسألة التي أريد منها م.ت.ف وإضعافها، إذا كان معارضة برنامج التسوية أضعف المنظمة بلاها (فلنستغنى عن) المنظمة التي ليس لها إلا برنامج واحد، ما أضعفها، أنها وضعت نفسها في برنامج اعتبرته استراتيجياً وهو برنامج لا يمكن أن ينجح بالإضافة إلى سلوك القيادة التي أرادت تقوية السلطة على حساب تهميش المنظمة وتحفظ بختم الحل التنازلات النهائية.

أعضاء المجلس التشريعي انتخبوا من داخل الحركة، واطمئن الأخوة أنه في الورقة التي تحدثت عنها اعتمد أن يكون التمثيل نسبياً كاملاً. نقاط سريعة: أعتقد أن الفكرة المقترحة للجنة تضم التنفيذية وحماس والجهاد وآخرين، من التجربة السابقة لا أرى أنها فكرة مناسبة، لننشغل في نقاش أصل الموضوع وهو إعادة بناء المنظمة، إما إذا كان الهدف معالجة قضايا وطنية ملحة عندنا (لدينا) تجربة لجنة المتابعة ويمكن أن نكررها حين أن نقوم بعملية إعادة البناء. ورقة أنور أبو طه، هناك انطلاق من فرضية خاطئة، وهي أن الطريقة إلى المجلس الوطني يمر عبر المجلس التشريعي، وهو افتراض خاطئ، سوف ينتخب المجلس الوطني من قبل الشعب مباشرة. ملاحظتان أخيرتان المؤتمر الوطني [عام] 88 لم يكن بديلاً عن المنظمة، وشكلت لجنة للمتابعة من أجل ملاحقة موضوع الميثاق الوطني الفلسطيني، إذا كنا نرى أن إلغاء الميثاق كان نكسة. الملاحظة الأخيرة: أعتقد أن يكفي النقاش في مسألة الممثل الشرعي والوحيد لأنها تستخدم كوسيلة لعرقلة إعادة البناء.

## مروان عبد العال :

نحن نحتاج إلى مؤسسة كي تحمل اختلافنا، من حقنا أن نخالف، لا أعتقد أن جسر الهوية بين استراتيجيتين غير ممكن، لكن مشكلتنا أننا لا نملك مؤسسة نحتكم إليها إذا اختلفنا. هذه قوة إسرائيل قوة الكنيسة، لو لم نجد مؤسسة فلسطينية، فإننا سنختلف في الشارع والفضائيات طبعاً، وعلى كل المستويات. إذن نحن بحاجة إلى مؤسسة كي نخالف، وسنختلف، ونحن مختلفون، وفي المنابع نخالف، لكن بالتأكيد هناك سياسة

علياً ومصالح علياً، وهناك ثوابت وهناك أهداف تهم الجميع.

المسألة الأخرى: تُحل المشكلة عندما توجد إرادة حوار، وإرادة الحوار تحتاج أن يتنازل الكبار على الطاولة الفلسطينية، قبل أن يتنازلوا على أي طاولة أخرى. نحن نعرف أن الواقع الفلسطيني لا يعيش في غرفة مغلقة معلقاً بالهواء. صحيح هناك توازنات وتأثير عربي وتدخلات عديدة في أكثر من مستوى، ولكننا نحن الفلسطينيين إذا لم نبن بيتنا بأيدينا، فلا نتصور أن يكون لنا مساعد في هذه المرحلة يساعدنا على بناء بيتنا، وإذا دخلت قوى لها مصالح أخرى، فإنها يمكن أن تهدم هذا البيت.

### هيثم أبو الغزلان:

أود أن أشير إلى أن حماس والجهاد تحديداً في حوار القاهرة، الذي جرى في آذار من العام المنصرم، قد شاركتنا ومارستا فعلياً الواقعية السياسية بكل تجلياتها، وما نتج عن الاتفاقية أو البرنامج العام كامل، ويمكن تسميته بالبرنامج مرحلي، وهذا خير دليل على ذلك. وأنا أفترض أنه يمكن الانطلاق من ذلك، والتأسيس على هذه التجربة، من أجل الانطلاق إلى تجارب أخرى أكثر واقعية أيضاً، بدل أن نُجَلد منظمة التحرير وقيادتها في السابق. والآن يمكن التركيز على الإيجابيات التي حصلت في حوار القاهرة والانطلاق منها. الرئيس أبو مازن لم يدع إلى اجتماع اللجنة المؤلفة من الأمناء العامين والشخصيات المستقلة من أجل البحث في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، لذلك أنا أعتقد أن البعض ظلمنا في قراءة الواقع، أرجو أن تقوموا ببذل المزيد من العناء في قراءتها حتى نجكم حكماً صائباً عليها.

المسألة الثانية التي أود التركيز عليها هي موضوع أن حماس والجهاد لم تبدأ بهما المقاومة وهذه المسألة المعروفة، وقد أشير إلى ذلك سابقاً، المسألة الثالثة التي أود الإشارة إليها، والتي أشار إليها الأستاذ علي بركة وأظن أنه لم يقرأ النص كاملاً، ولكن إذا قرأه كاملاً، فلن يرى فيه ظلماً لحماس أو لأحد، وأحب أن أذكر بمثل كنا وما زلنا نسمعه وهو أنه إذا التقى فلسطينيان فإنهما يشكلان ثلاث منظمات! فأمل أن لا نخرج من هنا ونشكل تنظيمات أخرى، وشكراً لكم.

### سهيل الناطور:

بين إعادة البناء وتفعيل منظمة التحرير خط مختلف ومتناقض ومفترق. في الساحة

الفلسطينية عادة تداخل الأمور وتختلط الأوضاع، لذلك نبدأ بالتفعيل لنصل إلى أجزاء من إعادة البناء والعكس بالعكس. الآن يوجد موقفين واضحين للتيارين الكبيرين، مع التفعيل، والدعوة إلى إعادة البناء من الفصائل الأخرى. أنا أعتقد أنه عندما كنت أشير إلى هذه المسألة لم أكن أريد أن أركز عليها لأن حلها ليس بين يدينا الآن، لكن الإضاءة على المشكلة، ما زالت تتفاعل وهي بحاجة إلى إعادة صياغة في الحاضر.

المسألة الثانية أنه لا يستطيع لا اليساري ولا غير اليساري التهرب من تحديد نسبة مسؤولياتهم في مسيرة منظمة التحرير؛ لكن من الظلم معادلة المسؤوليات كلها بمجرد أننا جميعاً فيها، أو لأن البعض لم يتابع أيضاً الصراعات التي كانت تحصل في داخلها، حيث كان بعض اليسار يدخل ويخرج، وبعض اليسار يبقى داخلها ويقدم البرامج ويعمل. والمحصلة هي ما نعيشه الآن، وهذا لا يعني أن نتهرب من المسؤولية، علينا أن نجدد كل المسؤوليات، ولكن أيضاً هذا يعني أنه يجب تشجيع الجميع على تحمّل هذه المسؤوليات، حتى نحقق التوحيد وإعادة البناء والتفعيل، وشكراً.